جامعة المستقبل
كلية القانون

المرافعات المدنية
للمرحلة الثالثة

طرق الطعن في الأحكام والقرارات

اعداد:
م.د. علي جاسم محمد السعدي

14

طرق الطعن في الأحكام والقرارات

طرق الطعن في الأحكام والقرارات

- تعرف طرق الطعن بأنها وسائل قانونية تمكن المحكوم عليه من طلب إعادة النظر في الحكم الصادر ضده، سواء لإبطاله أو فسخه أو تعديله، وذلك بهدف تصحيح أي أخطاء قد تؤدي إلى ضرر بحقوق المحكوم عليه.
- في سياق قانون المرافعات المدنية العراقي، يتم تحديد هذه الطرق وفقًا للمادة (198) من القانون.

الأحكام العامة للطعن في الأحكام والقرارات

- تحدد المادة (168) من قانون المرافعات المدنية الطرق التي يمكن للطاعن استخدامها للطعن في الحكم، وهي تشمل:
- 1. الاعتراض على الحكم الغيابي
- 2. الاستئناف
- 3. إعادة المحاكمة
- 4. التمييز
- 5. تصحيح القرار التمييزي
- 6. اعتراض الغير
- تنقسم هذه الطرق إلى فئتين رئيسيتين:
- طرق الطعن العادية: تشمل الاعتراض على الحكم الغيابي والاستئناف.
- طرق الطعن غير العادية: تشمل بقية الطعون مثل التمييز، اعتراض الغير، وغيرها من الطرق التي تتطلب وجود أسباب معينة منصوص عليها في القانون.

الفرق بين الطعن العادي وغير العادي

- طرق الطعن العادية:

1. يمكن للمحكوم عليه استخدام هذه الطرق دون التقييد بأسباب معينة.
2. الطعن العادي يؤدي إلى تجديد النظر في النزاع من نواحي الواقع والقانون.
3. الطعن العادي يمكن أن يؤدي إلى إيقاف تنفيذ الحكم، باستثناء الحالات التي تكون فيها الأحكام مشمولة بالنفاذ المعجل، حيث يمكن تنفيذ الحكم رغم الطعن حتى تصدر المحكمة قرارًا بإلغائه.

- طرق الطعن غير العادية:

1. تُستخدم هذه الطرق إذا كانت هناك أسباب قانونية محددة.
2. الطعن غير العادي يقتصر على النظر في عيوب قانونية معينة في الحكم.
3. لا يؤدي الطعن غير العادي إلى وقف تنفيذ الحكم بشكل عام، إلا في حالات استثنائية قد يقررها القاضي وفقاً للظروف.

الأحكام والقرارات التي تخضع للطعن

- 1. الأحكام:
- هي الأحكام النهائية التي تصدرها المحكمة في الدعوى، ويمكن الطعن فيها بطرق الطعن المقررة.
- في حال وجود خطأ في الإشارة إلى طريقة الطعن في الحكم (مثل الخطأ في تسميته بأنه حكم حضوري بينما هو غيابي)، لا يؤثر هذا الخطأ على حق المحكوم عليه في الطعن.
- 2. القرارات أثناء سير الدعوى:
- تُطعن هذه القرارات عادة مع الحكم النهائي في القضية.
- 3. القرارات التي يمكن تمييزها بشكل مستقل:
- وهي القرارات التي تحددها المادة (216) من قانون المرافعات، ويمكن الطعن فيها بواسطة التمييز بشكل مستقل عن الحكم النهائي.

إجراءات الطعن

- عريضة الطعن:
- يجب على الطاعن تقديم عريضة طعن تتضمن:

1. أسباب الطعن.
2. المحل المختار للتبليغ.
3. تاريخ الحكم محل الطعن.
4. المحكمة التي أصدرته.
5. يجب أن تكون العريضة مصحوبة بصور من الحكم والطعن يتم تبليغها للخصوم.

- دفع الرسم:
- يشكل دفع الرسوم مبدأً أساسياً للطعن. لا يقبل الطعن في حال عدم دفع الرسوم المطلوبة.
- تعدد الطعون:
- في حال تعدد الدعاوى بين نفس الأطراف وصدر فيها أحكام مختلفة، لا يجوز للطاعن جمع أكثر من طعن في عريضة واحدة. يجب تقديم طعن منفصل لكل حكم صادر.

- الخصم الذي له حق الطعن
- يحق فقط للطاعن الذي خسر الدعوى أو تم رفض طلباته بشكل كامل أو جزئي أن يرفع الطعن.
- إسقاط الحق في الطعن: إذا أسقط المحكوم عليه حقه في الطعن بشكل صريح أمام المحكمة أو بورقة مصدقة من الكاتب العدل، فلا يمكنه بعدها الطعن.
- الخصم الذي يوجه إليه الطعن
- المحكوم له: يوجه الطعن إلى الشخص الذي صدق الحكم لصالحه سواء كان مدعياً أو مدعى عليه.
- في حال وفاة المحكوم له أو فقدان أهليته للتقاضي، يتم تبليغ الطعن إلى ورثته أو من يقوم مقامه قانونًا.
- المستفيد من الطعن
- وفقًا للفقرة الأولى من المادة (176) من قانون المرافعات، لا يستفيد من الطعن إلا من رفعه، ويؤثر فقط على من تم الطعن في الحكم ضده.
- استثناءات:
- في حال تعديل الحكم لصالح شخص من الأشخاص المتضامنين (مثل الكفلاء) أو في حالة وجود موضوع غير قابل للتجزئة بين أطراف الدعوى، يمكن للأطراف الأخرى الاستفادة من الطعن.
- إذا تم تعديل الحكم لأسباب تتعلق بشخص الطاعن فقط (مثل بطلان عقد بسبب نقص أهليته)، فإن الآخرين الذين لم يطعنوا لا يستفيدون من هذا التعديل.

مدد الطعن

- المدة المحددة للطعن: المدد التي حددها المشرع للطعن في الأحكام هي مواعيد حتمية ولا يمكن تمديدها. إذا تم تجاوز هذه المدد، يسقط الحق في الطعن.
- تنص المادة (171) على أن تجاوز المدة القانونية يؤدي إلى سقوط الحق في الطعن، ويجب على المحكمة رد العريضة إذا كانت قد قدمت بعد انقضاء المدة القانونية.
- بدء سريان المدة: تبدأ المدة من اليوم التالي لتبليغ الحكم أو القرار أو اعتبار الحكم مبلغًا.

- وقف سريان المدد:
- في حالة وفاة المحكوم عليه أو فقدانه للأهلية، يتم وقف سريان المدة حتى يتم تبليغ الورثة أو من يقوم مقامه.
- إذا كانت هناك عدة طرق للطعن (مثل الاعتراض على الحكم الغيابي، الاستئناف، التمييز)، فإن انقضاء المدة للطعن بأحدها لا يحرم المحكوم عليه من الطعن بالطرق الاخرى.

الاعتراض على الحكم الغيابي:

- أولاً: الحكم الغيابي وحكمة إجازة الطعن فيه
- الحكم الغيابي هو الحكم الذي يصدر بحق أحد الخصوم في غيابه، أي دون أن يكون قد حضر الجلسة رغم تبليغه بالشكل القانوني السليم. يعتبر الحكم غيابياً عندما يصدر في غياب أحد الأطراف، سواء كان المدعي أو المدعى عليه، وقد يكون ذلك لأسباب مثل عدم حضور الخصم بسبب ظروف قهرية أو إهمال.

- حكمة إجازة الطعن:
- يهدف الطعن في الحكم الغيابي إلى تصحيح أي ظلم قد يترتب على حكم صادر دون سماع دفاع الطرف الغائب. المشرع العراقي قد أجاز الطعن في هذا الحكم حماية لحقوق الدفاع، حيث أن غياب الخصم يعني أنه لم يُمنح فرصة لإبداء دفاعه، وهذا يتعارض مع مبدأ العدالة.
- الطعن في الحكم الغيابي يمكن أن يؤدي إلى إعادة النظر في الدعوى من جديد، حيث تعيد المحكمة النظر في القضية وتستمع إلى دفاعات الخصم الغائب.
- وفقًا للقاعدة القانونية، يجب أن يُسمع دفاع كل طرف قبل إصدار الحكم، ولذا فإن الطعن يهدف إلى ضمان العدالة ومنع إصدار أحكام ظالمة على أساس عدم سماع الطرف الآخر.

ثانياً: الخصوم في دعوى الاعتراض على الحكم الغيابي

- الخصم الذي تم إصدار حكم غيابي ضده هو صاحب الحق في الاعتراض، لكن هناك بعض القواعد التي تنظم هذه العملية:
- 1. الخصم المحكوم عليه غيابياً: سواء كان المدعي أو المدعى عليه، أو حتى شخصاً ثالثاً تدخل في الدعوى أو تم إدخاله فيها، هو من يحق له الاعتراض.
- 2. أسقاط حق الاعتراض: إذا كان الخصم قد أسقط حقه في الاعتراض على الحكم الغيابي عبر الطعن فيه بطرق أخرى مثل الاستئناف أو التمييز، فإنه لا يحق له بعد ذلك تقديم اعتراض.
- 3. حالة تعدد المدعى عليهم: في حال كان هناك عدة مدعى عليهم، واعترض أحدهم فقط، فإن الاعتراض يترتب عليه آثار لصالح المعترض فقط، إلا إذا كانت المحكمة قد قررت فصل الدعوى. وإذا كان بعض الخصوم قد اعترضوا والبعض الآخر لم يطعن، يجب أن يُنتظر إلى حين تبليغ جميع الخصوم.
- 4. الاعتراض من غير أطراف الدعوى: الشخص الذي لم يكن طرفًا في الدعوى الأصلية لا يحق له الاعتراض على الحكم الغيابي، لكنه يمكنه أن يطعن في الحكم عبر "اعتراض الغير" (قانونياً: اعتراض الغير هو الطعن في حكم صادر ضد شخص لم يكن طرفًا في القضية).

ثالثاً: إجراءات الاعتراض على الحكم الغيابي

- الاعتراض على الحكم الغيابي يتم عبر إجراءات قانونية محددة تهدف إلى ضمان حق الخصم في الدفاع. الإجراءات الأساسية هي:
- 1. عريضة الاعتراض: يجب على المعترض تقديم عريضة تتضمن أسباب الاعتراض بوضوح. وتقدم العريضة إلى المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي، ويمكن تقديمها من خلال محكمة محل إقامة المعترض.
- 2. محتوى العريضة:
- اسم المحكمة التي أصدرت الحكم.
- اسم المعترض والمعترض عليه مع توضيح صفتهما في الدعوى.
- خلاصة الحكم المعترض عليه.
- طلبات المعترض، مثل إلغاء الحكم أو تعديله.
- توقيع المعترض.

- 3. نقص في العريضة:

- إذا كان النقص في البيانات العادية، فالمحكمة تطلب من المعترض تصحيح النقص خلال فترة معينة.
- إذا كان النقص في الأسباب أو الطلبات، فقد يؤدي ذلك إلى رد الاعتراض.

- 4. مكان تقديم الاعتراض: يُقدم الاعتراض إلى المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي، وهي التي ستنظر فيه. في حالة عدم وجود قاضي مختص، قد تنظر محكمة أخرى في الاعتراض، لكن لا يتم رفعه إلى محكمة أعلى درجة.

- 5. إجراءات المحكمة: المحكمة التي ستنظر في الاعتراض لن تكون ملزمة بأن يكون القاضي الذي أصدر الحكم الغيابي هو نفسه الذي ينظر في الاعتراض، ولكن من المهم أن تظل المحكمة التي أصدرت الحكم هي نفسها التي تباشر الإجراءات.

رابعاً: نظر الدعوى الاعتراضية

- 1. حضور الطرفين:
- تدقيق الاعتراض شكلاً: عندما يحضر الطرفان، تقوم المحكمة أولًا بتدقيق الاعتراض شكلاً. على المعترض أن يتأكد من تقديم الاعتراض في المدة القانونية، وأن يكون مكتوبًا بشكل صحيح ويحتوي على أسباب قانونية واضحة.
- القبول الشكلي: إذا كان الاعتراض مستوفيًا للشروط، تقرر المحكمة قبوله شكلاً.
- النظر في موضوع الاعتراض: في هذه الحالة، تنظر المحكمة في الأسباب الموضوعية للاعتراض وتسمع إلى طرفي الدعوى.

- القرارات التي قد تصدر:
- تأييد الحكم الغيابي: إذا كانت المحكمة ترى أن الاعتراض غير مبرر.
- إبطال الحكم الغيابي: إذا كان هناك خطأ في تطبيق القانون أو خطأ في الوقائع استدعى إبطال الحكم الغيابي.
- تعديل الحكم الغيابي: إذا كانت المحكمة تجد أن الحكم الغيابي يحتاج إلى تعديل جزئي.

- 2. غياب الطرفين:
- ترك الدعوى للمراجعة: إذا لم يحضر الطرفان (المعترض والمعترض عليه) رغم التبليغ الصحيح، يُقرر ترك الدعوى للمراجعة. وهذا يعني أن الدعوى تنتظر لمدة 10 أيام لكي يتمكن أحد الأطراف أو كلاهما من مراجعتها.
- انقضاء الدعوى: إذا مضت فترة العشرة أيام ولم يُراجع أي من الطرفين، تُسقط الدعوى الاعتراضية ولا يمكن تجديدها.
- اتفاق الطرفين على ترك الدعوى: إذا حضرا الطرفان واتفقا على ترك الدعوى للمراجعة، يمكن تطبيق نفس الأحكام.
- 3. حضور طرف وغياب الآخر:
- التطبيق بدون فرق بين الغياب: إذا حضر أحد الأطراف بينما غاب الآخر، تقوم المحكمة في هذه الحالة باتخاذ قرارها في الدعوى الاعتراضية وفقًا للمبادئ العامة.
- إصدار حكم حضوري: الحكم الذي يصدر في هذه الحالة يكون حضوريًا بحق الطرف الحاضر والطرف الغائب، ولا يتم إصدار حكم غيابي.

- ملاحظة:
- في حال كان المعترض غائبًا، يمكن للمحكمة أن تقرر أيضًا تأييد أو تعديل أو إبطال الحكم الغيابي بناءً على مستندات الدعوى، وبذلك لا يُعتَبر حكمها غيابيًا.
- إذا كان الغياب بدون عذر مشروع، لا تملك المحكمة سوى اتخاذ قرار بناءً على الحضور المتاح.

خامساً: آثار الاعتراض على الحكم الغيابي

- 1. تأخير تنفيذ الحكم الغيابي:
- الاعتراض وتأخير التنفيذ: كما ذكرنا سابقًا، الاعتراض على الحكم الغيابي يؤدي إلى تأخير تنفيذ هذا الحكم، إلا إذا كان مشمولًا بالنفاذ المعجل. ففي حال كان الحكم مشمولًا بالنفاذ المعجل، يمكن للمحكمة اتخاذ قرار بإلغاء النفاذ المعجل إذا رأت أن الاعتراض يستدعي ذلك.
- تنفيذ جزء من الحكم: إذا كان الاعتراض على جزء معين من الحكم الغيابي فقط، يمكن تنفيذ الجزء الذي لم يُعترض عليه، بينما يُؤجل تنفيذ الجزء الذي تم الاعتراض عليه.
- إلغاء القرار الخاص بالنفاذ المعجل: في حال كان هناك قرار بنفاذ معجل للحكم الغيابي، يحق للمحكمة أن تلغي هذا القرار إذا كان الاعتراض مبررًا.

- 2. إعادة النظر في النزاع:
- إعادة القضية إلى حالتها الأصلية: بمجرد قبول الاعتراض، يعيد القاضي القضية إلى حالتها التي كانت عليها قبل أن يُصدر الحكم الغيابي، مما يعني أن الدعوى تظل مستمرة كما لو أن الحكم الغيابي لم يُصدر.
- النظر في الدعوى من جديد: القاضي الذي أصدر الحكم الغيابي هو نفسه الذي ينظر في القضية من جديد ويصدر قرارًا في الاعتراض. في حال كان هناك وكيل لأحد الأطراف، يستمر الوكيل في تمثيل موكله دون الحاجة إلى وكالة جديدة.

- 3. الطعن في الحكم الصادر بعد الاعتراض:
- استحالة الطعن عن طريق الاعتراض مجددًا: بما أن الحكم الصادر في الاعتراض يُعتبر حضوريًا ولا يُعد حكمًا غيابيًا، فلا يمكن الطعن فيه مرة أخرى عبر الاعتراض على الحكم الغيابي. بل، يمكن للطرف الذي لم يُرضه الحكم الطعن فيه باستخدام طرق الطعن الأخرى مثل:
- الاستئناف: إذا كان الحكم قابلًا للاستئناف.
- التمييز: إذا كان الحكم قابلًا للطعن أمام محكمة التمييز.
- تصحيح القرار: إذا كان هناك خطأ مادي في الحكم.
- إعادة المحاكمة: في حال ظهور أدلة جديدة تستدعي إعادة النظر في القضية.

نقاط أخرى مهمة:

1. الاعتراض على الحكم الغيابي كأداة قانونية: يُعد الاعتراض على الحكم الغيابي أحد وسائل الطعن الأساسية التي تُمنح للطرف الغائب ليحصل على فرصة للدفاع عن حقوقه في المحكمة.
2. موافقة المحكمة على الطعن: في حال كان الاعتراض على حكم غيابي غير مبرر، تتبع المحكمة الإجراءات القانونية لاستبعاد الاعتراض، وبالتالي قد يكون الحكم الغيابي قائمًا ونافذًا إذا لم تكن هناك أسباب قانونية كافية لإبطاله.
3. الاعتراض وحماية الحقوق: يُعتبر الاعتراض أداة قانونية تهدف لحماية حقوق الأطراف وضمان العدالة. فالهدف من الاعتراض هو التأكد من أن الحكم الذي يُصدر في غياب أحد الأطراف لم يتجاوز حقوقه أو لم يُصدر بسبب خلل في إجراءات التقاضي.

خلاصة:

1. الدعوى الاعتراضية هي وسيلة للطعن في الحكم الغيابي وتوفر للأطراف المتضررة فرصة للمراجعة والاعتراض.
2. تتعدد الآثار القانونية للاعتراض، بدءًا من تأخير التنفيذ وصولًا إلى إعادة النظر في القضية في المحكمة.
3. توفر الأنظمة القانونية وسائل متنوعة للطعن في الأحكام الصادرة، مما يضمن أن يتم التعامل مع كل قضية بما يضمن العدالة لكل الأطراف.

الملاحظات الأساسية:

1. الموعد المحدد للاعتراض: يُحدد القانون فترة 10 أيام من تاريخ التبليغ لتقديم الاعتراض، ويجب احترام هذه المدة، وإذا انقضت المدة، يتم رفض الاعتراض حتى لو اتفق الأطراف على خلاف ذلك.
2. تعدد الخصوم: في حالة تعدد الخصوم سواء في قضايا المدعين أو المدعى عليهم، يجب أن تؤجل المحكمة القضية وتُبلغ الخصوم المتخلفين بالحضور حتى يكون الحكم في حق الجميع حضورياً.
3. الاستثناءات: هناك بعض الحالات التي يُستثنى فيها من الطعن بالاعتراض على الحكم الغيابي، مثل قضايا المحاكم الاستئنافية أو المواد المستعجلة التي تم تحديدها وفقًا للقانون.
4. هذه التفاصيل توضح كيف يمكن للخصم الذي تم الحكم عليه غيابيًا أن يُدافع عن نفسه ويُطالب بإلغاء أو تعديل الحكم عبر الاعتراض، ويُعتبر هذا الإجراء ضمانًا للعدالة وحماية لحقوق الدفاع.

شُكراً

لِحُسنِ

اِصغائِكُم